منوعات

MEDIA

أخبار تِك

أعلنت شركة غوغل عن توسعة نطاق خدمة التحذير من الحرائق التي توفرها على خدمة غوغل مابس، لتشمل عدداً من الدول الأوروبية، بما ذلك العديد من البلدان السياحية المهمة مثل إيطاليا واليونان وكرواتيا. ستشمل هذه الخدمة السكان المحليين والسيّاح.

أشارت شركة ميتا في بيان إلى أن التغيير الذي لاحظه المستخدمون على أجهزتهم كان مجرد خلل فني، وقد تمّ حله، إذ عادة ما يكون شعار فيسبوك هو حرف F أبيض على خلفية زرقاء، ولكن بدلا W من ذلك تم تغييره بسبب الخلل الفني إلى حرف F أزرق على خلفية سوداء.

ابتكر خبراء من معهد الميكانيكا النظرية والتطبيقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، طائرة مسيّرة كروية الشكل، يمكنها بمساعدة برمجيات خاصة، قياس الاضطرابات في الغلاف الجوي، اللازمة لدراسة الظواهر الجوية. و تختبر هذه الطائرة على جدار ديناميكي هوائي.

تعمل منصة واتساب على إصدار تحديث جديد يسمح للمستخدمين تصفية الدردشات من خلال القوائم المخصصة، حيث ستقوم المنصة بإصدار الميزة الجديدة في التطبيق التجريبي لنظام أندرويد، برقم 2.24.18.16. وأوضحت المنصة طريقة الاستفادة من الخدمة.

عانى الفسطينيون في الداخل المحتل طوال السنوات الماضية من الرقابة والقمع الإسرائيليين على المستوى الرقمي، وهو ما تعزّز مع بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة

الشباب الفلسطيني في الداخل يمارس الرقابة الذاتية

رام الله ـ **العربي الجديد**

منذ عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأوّل الماضي، وسّعت حكومة الاحتلال آليات السيطرة والرقابة والقمع على الفلسطينيين في الداخل المحتل عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، ما فرض عليهم ممارسة الرقابة الذاتية والامتناع عن النشاط الرقمي، بحسب دراسة جديدة أصدرها المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة). وتطرّق معد الدراسة الباحث والمحاضر في الإعلام الرقمي في الجامعة العربية الأميركية، سعيد أبو معلا، إلى التهديدات والتحديات التي تواجه الأمان الرقمي للشباب الفلسطيني في الداخل، في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة. سعى أبو معلا إلى تكوين صورة حول مدى معرفة الشباب الفلسطيني في الداخل بمفاهيم الأمان الرقمي والمخاطر الرقمية، ومقدار تعرضهم لهجمات واعتداءات رقمية، إضافة للضغوطات والتحقيق من جهات أمنية إسرائيلية أو اجتماعية. مع محاولة لإدراك أثر سياسات المنصات على نشاطهم منذ بدء الحرب على قطاع غزة. واستندت الدراسة إلى بيانات جمعت في النصف الأوّل من عام 2024، من خلال أربع مجموعات بؤرية ضمت 23 مشاركاً، إضافة إلى استطلاع للرأي شارك فيه 409 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً.

العيش في ظل الرقابة الإسرائيلية

في عام 2015 أنشأت النيابة العامة الإسرائيلية «الوحدة الإلكترونية»، والتي تهدف إلى «مواجهة الجريمة الإلكترونية والإرهاب الرقمي». بطبيعة الحال، تحولت هذه الوحدة سريعاً إلى أداة رئيسية في مراقبة وملاحقة المحتوى الفلسطيني، وكذلك الفلسطينيين على منصات التواصل الاجتماعي. تضاعفت الرقابة الإسرائيلية على الإنترنت عقب معركة سيف القدس في مايو/ أيار 2021، إذ لعبت منصات التواصل الاجتماعي دوراً رئيسياً في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات التي قادها الشباب الفلسطيني في الداخل، رفضاً لمحاولات المستوطنين الإسرائيليين طرد سكان حي الشيخ جراح الفلسطينيين في القدس.

بحسب مركز حملة طوّرت إسرائيل منظومة للسيطرة على استخدامات شبكة الإنترنت ومنصات التواصل، مستعينة بقوانين وسياسات متعددة تنتهك الحقوق الرقمية للفلسطينيين، لتنجح في خلق حالة من «الرعب الرقمي»، دفعت بالكثير من الشباب للامتناع عن التعبير عن رأيهم أو التفاعل مع قضايا سياسية. إضافة إلى استغلال أنظمة اجتماعية تقليدية وبنى ذكورية من أجل السيطرة والتحكم والقمع. تعزّز القمع الإسرائيلي أكثر فأكثر مع بدء العدوان على قطاع غزة. في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، صادق الكنيست الإسرائيلي على تعديل جديد لقانون مكافحة الإرهاب، تضمن عقوبة السجن لمدة عام لكل من يطلع بانتظام على محتوى يعتبره القانون الإسرائيلي محرضاً على الإرهاب.

أتاح هذا التعديل لأجهزة الأمن الإسرائيلية ملاحقة الفلسطينيين بناءً على الحسابات التي يتابعونها أو المنشورات التي يتفاعلون معها، فيما يعد انتهاكاً فاضحاً لحقوق الإنسان. بالفعل تزايدت الملاحقات الأمنية والدعاوى القضائية التي حرّكتها الحكومة الإسرائيلية ضدّ الناشطين وغير الناشطين من الشباب الفلسطينيين في الداخل بسبب تعليقاتهم على منصات التواصل الاجتماعي. في النتيجة، نجح الاحتلال، بحسب «حملة»، بتعزيز حالة القمع الذاتي بين الشباب الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي، خشية مواجهة الملاحقة والاعتقال، كما جرى مع شخصيات معروفة أوقفت بسبب منشورات إنسانية أو دينية. كما ظهر ذلك في طلب بعض السياسيين الفلسطينيين في الداخل من الجمهور، عدم التفاعل الرقمي والتحلي «بضبط النفس».

> فرض الاحتلال حالة من القمع الذاتي بين فلسطينيي الداخل

رقابة ذاتية وهجمات متزايدة

بيّنت النتائج أن مستخدمي الإنترنت الشباب يستخدمون أكثر من منصة اجتماعية وتطبيق للمراسلة، معظمها مملوكة من منصة ميتا. وجاء «واتساب» في المقدمة، متفوقاً على «إنستغرام» و«فيسبوك»، فيما حلّ «تيك توك» و«تليغرام» في المرتبتين الرابعة والخامسة. ولفتت غالبية المستطلعين إلى أنّهم يفضلون استعمال الإنترنت في المنزل على الأماكن العامة مثل المقاهي أو الجامعات، مما قد يعكس حالة عدم الإحساس بالأمان الرقمي وانعدام الثقة السائدة بينهم. وعلى الرغم من أن نصفهم يقضي ما بين أربع وتسع ساعات يومياً في تصفح شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، إلّا أن معظم استخدامهم ينحصر في استهلاك الأخبار، بينما تراجع تفاعلهم مع المواضيع السياسية بقوّة، في دليلٍ على ممارسة الرقابة الذاتية.

وعكست البيانات، وفقاً لـ«حملة»، «مشهداً مروعاً من الرقابة والقمع الذاتيين، فقد فضّل الشباب استخدام الإنترنت الصامت أي الاكتفاء بمراقبة الأخبار ومجريات الأحداث دون التفاعل معها». مع العلم أنّ الحكومة الإسرائيلية تحاول تجريم حتى هذا النوع من الاستخدام، من خلال سنّ قوانين تراقب المواقع التي يتردد عليها الفلسطيني لتسهيل ملاحقته وتجريمه.

وأظهرت النتائج تناقضات عدة، إذ على الرغم من أن ثلثي المستطلعين على معرفة ودراية ببرامج التجسس ومخاطرها إلا أنّهم لا يبالون بها، ولا يقومون بأيّ ممارسات للوقاية منها، مثل تغيير كلمة المرور باستمرار أو إلغاء الموقع الجغرافي على سبيل المثال. كذلك، عبّر المستطلعون عن عدم ثقتهم ببرامج الحماية من الاختراق والتجسس. وبحسب «حملة»، ثمة حالة سائدة من التجاهل واللامبالاة في التعامل مع مصادر التهديد والخطر، ولا سيما تجاهل الرسائل مجهولة المصدر، وعدم التدقيق في الجهات التي أرسلتها. مع العلم، أنّ النتائج تظهر تضاعف الهجمات وسياسات القمع الرقمي بعد الحرب على غزة، مثل انتحال الشخصية والتصيد الاحتيالي والتحرش والإساءة. وكان «التجاهل» هو السلوك الأكثر انتشاراً في تعامل الشباب من فلسطينيي الداخل مع الاعتداءات الرقمية، أي إهمال الهجمات الرقمية وعدم متابعتها. وهو ما رأى فيه «حملة» مؤشراً جدياً على أزمة الثقة التي يعيشها الشباب، فهم «يفضلون السكوت والتجاهل والمعاناة لأن ليس لديهم جهة رسمية أو مهنية يثقون بها». ونبّهت الدراسة إلى أن آليات الرقابة والتجسس والقمع الرقمي التي تمارسها أجهزة الاحتلال، زادت الشكوك والتساؤلات حول جدوى استخدام منصات التواصل للنضال الحقوقي أو التعبير عن موقف سياسي أو اجتماعي بين فلسطينيي الداخل من الشباب.

مقترحات لتعزيز الأمن الرقمي

وقدّم مركز حملة مقترحات لتعزيز مفاهيم الأمن الرقمي لدى الفلسطينيين في الداخل. فدعا إلى إطلاق حملات توعية للتعريف بالمخاطر الناجمة عن انعدام الأمان الرقمي ووسائل الحماية الفعالة، بما يتضمن جلسات تدريب وندوات في المدارس والمجتمعات المحلية، تعرّف بالمبادئ والأدوات الأساسية للحفاظ على الأمان الرقمي. إضافةً إلى إتاحة مصادر موثوقة للمعلومات أمام الجمهور، عبر إنشاء مواعد تعليمية متاحة مجاناً عبر الإنترنت، تشمل التعريف بأفضل الممارسات لحماية الشخصية والحسابات على المنصات الاجتماعية. كذلك، شدّد على ضرورة مواجهة سياسات القمع الرقمي عبر توفير الدعم للناشطين، من خلال إقامة خطوط ومنصات استشارية تقدم الدعم والتوجيه القانوني والنفسي، كما التقني، في حالات الاستهداف والملاحقة. كما ركّز على أهمية توثيق الانتهاكات الرقمية بحق الناشطين الفلسطينيين والمحتوى الفلسطيني، عبر نشر تقارير دورية والقيام بأبحاث ودراسات تحليلية.

في مدينة حيفا، فلسطين المحتلة، مايو 2021 (Getty)

اعتقالات متواصلة

منذ بدء حرب الإبادة في قطاع غزة، ضيّق الاحتلال الخناق على فلسطينيي الداخل، فاعتقل العشرات منهم، إما بسبب مشاركتهم في تظاهرات ووقفات تضامنية مع الغزيين أو بسبب ما كتبوه على مواقع التواصل الاجتماعي. ولعلّ المثالَين الأشهر هما اعتقال الفنانة دلال أبو آمنة، واعتقال الأستاذة الجامعية نادرة شلهوب كفوركيان بسبب التعبير عن رأييهما. في حالة أبو آمنة، أعلنت النيابة العامة الإسرائيلية في شهر فبراير/ شباط الماضي إغلاق ملف التحقيق ضد الفنانة الفلسطينية، بعدما اعتقلت ثلاثة أيام بتهمة المساس بالأمن العام، لمجرد نشرها على حسابها في «فيسبوك» عبارة «الغالب هو الله» مع «إيموجي» علم فلسطين. وجاء في بيان النيابة العامة الإسرائيلية «أُغلِق اليوم ملف التحقيق ضد الدكتورة دلال أبو آمنة، مغنية وأكاديمية، والتي حققت معها الشرطة بشبهة سلوك من شأنه المساس بالسلم العام، بعد منشور واحد على شبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك)». وأضافت أنه «جرى اتخاذ القرار بعد الاطلاع على جميع الأقوال وملابسات القضية. جرى تسليم إشعار بالقرار إلى محاميها من قبل النيابة العامة في الشمال. وبهذا فإن النيابة لن تقدم لائحة اتهام ضد دلال أبو آمنة وتم إغلاق الملف». أما في حالة كيفوركيان فاعتقلت في شهر إبريل/ نيسان الماضي بتهمة «التحريض على العنصرية والإرهاب». وتعرضت الأستاذة المحاضرة في الجامعة العبرية في القدس للاستهداف منذ الأيام الأولى من الحرب على قطاع غزة، وذلك استناداً إلى مواقفها السياسية التي تعارض هذه الحرب المدمّرة. وكان رئيس قسم التحقيقات والاستخبارات في الشرطة الإسرائيلية يغئال بن شالوم قد أصدر، في الرابع من إبريل الماضي، توصية إلى النيابة العامة تقضي بفتح تحقيق ضدّ الأكاديمية العربية، بتهمة «التحريض».

قضية

مع انطلاق مهرجان البندقية السينمائي، وجّه مجموعة من صناع الأفلام رسالة مفتوحة إلى إدارة التظاهرة، معربين فيها عن رفضهم مشاركة أفلام إسرائيلية

مهرجان البندقية
رسالة مفتوحة بإمضاء غزّة

البندقية ـ **العربي الجديد**

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تحوّلت المهرجانات السينمائية إلى منصة إضافية للتعبير السياسي، خصوصاً للفنانين والسينمائيين المتضامنين مع الفلسطينيين في قطاع غزة، في وجه آلة الحرب الإسرائيلية. وها هو مهرجان البندقية يفتح النقاش مجدداً، حول الدور الأخلاقي لصنّاع السينما بالوقوف ضد الإبادة الجماعية المتواصلة منذ 11 شهراً تقريباً. وتزامناً مع مهرجان البندقية السينمائي الذي يُعدّ من أهم المناسبات السينمائية العالمية، وجّه مجموعة من صناع الأفلام رسالة مفتوحة إلى إدارة المهرجان، معربين فيها عن رفضهم مشاركة أفلام إسرائيلية في الفعالية، في ظل الظروف الحالية في قطاع غزة واستمرار المجازر ضد المدنيين، تأتي هذه الرسالة جزءاً من حملة واسعة تهدف إلى حشد الدعم العالمي للقضية الفلسطينية، والدعوة إلى اتخاذ موقف واضح ضد الإرهاب الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية. الرسالة التي حملت أكثر من 300 توقيع، اعترضت على عرض فيلمين إسرائيليين في المهرجان. الفيلم الأول هو فيلم «الكلاب والرجال» ضمن «في ظل استمرار الهجمات الإسرائيلية على غزة، وهو يساهم في تبييض الإبادة الجماعية. وكما هو الحال مع (الكلاب والرجال)، أنتج فيلم «لماذا الحرب» من قبل شركات إنتاج إسرائيلية متواطئة تساهم في نظام الفصل العنصري والاحتلال والإبادة الجماعية

يشارك فيلم إسرائيلي يساهم بتبرير الإبادة الجماعية وتلميعها

أماليريك، وميشا ليسكوت، وجيروم كيرشر. جاء في الرسالة التي نشرتها مجموعة «فنانون من أجل فلسطين ـ إيطاليا»، بأن فيلم «الكلاب والرجال» صُوّر «في ظل استمرار الهجمات الإسرائيلية على غزة، وأن نظام الفصل العنصري في تبييض الإبادة الجماعية. من خلال صمتها أو مشاركتها الفعلية في تبييض الجرائم عبر الفن». وأضاف الموقعون في الرسالة: «أعلى محكمة في العالم، المحكمة الدولية، أعلنت أن إسرائيل قد تكون ترتكب إبادة جماعية ضد 2,3 مليون فلسطيني في غزة، وأن نظام الفصل العنصري والاحتلال العسكري غير قانوني. كما قدم المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية طلباً لإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، بتهم الإبادة و«تعمد تجويع السكان المدنيين والتسبب في وفاة عشرات الآلاف من الأبرياء». ظل مهرجان البندقية السينمائي صامتاً إزاء فظائع إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. هذا الصمت يثير استياءنا العميق. كوننا عاملين في الفن والسينما في جميع أنحاء العالم، ندعو إلى اتخاذ تدابير فعالة وأخلاقية لمحاسبة إسرائيل على جرائمها ونظامها الاستعماري القمعي ضد الفلسطينيين».

ومن ضمن الأسماء الموقّعة على الرسالة سينمائيون غربيون وآخرون فلسطينيون مثل: هاني أبو أسعد، وروزاليند نشاشيبي، ورائد أنضوني، وصالح بكري، وإنريكو بارنتي، والساندرا فيرينى، ونيكولو سيني، وسيمونا كافالاري، وكيا باسيتي، وباولا ميشيليني، ودافيد سيرينو، وسول ويليامز، وبريت ستوري، ومونيكا ماورير. من جهته، دافع المخرج الإسرائيلي اموس جيتاي عن مشاركته في مهرجان البندقية السينمائي رغم الدعوات إلى المقاطعة. وفي تصريحات له، أوضح جيتاي أنه يرفض استخدام السينما منصة للتعبير عن الكراهية أو وسيلة لفرض مقاطعات، مشدداً على أهمية الحفاظ على الحوار الفني والثقافي وسيلة لفتح قنوات التفاهم بين الشعوب. وقد أثارت تصريحاته غضباً إضافياً، خصوصاً أنه حاول، بتكرار، المساواة بين جرائم الاحتلال المتواصلة منذ 11 شهراً، وبين عملية طوفان الأقصى.

وكان قد سبق مهرجان البندقية رسالة أخرى، لكن هذه المرة لسينمائيين فلسطينيين حصراً، عبروا فيها عن انتقاداتهم الحادة لهوليوود وصناعة السينما الغربية بسبب تبنيها رواية أحادية الجانب لصالح إسرائيل وتجاهل معاناة الشعب الفلسطيني. وفي تقرير نشرته مجلة فاريتي، أشار السينمائيون الفلسطينيون إلى أن هوليوود لطالما ساهمت في تطبيع صورة إسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، بينما تُصوّر الفلسطينيين غالباً إرهابيين أو ضحايا غير ذوي أهمية، وهو عامل «ساهم في الدمار المستمر في غزة».

هذه الرسالة هي أول مبادرة مشتركة لصنّاع الأفلام الفلسطينيين منذ بدء الإبادة الجماعية في غزة. وعبّر الموقعون عن شكرهم للأكاديمية الوطنية لفنون وعلوم التلفزيون (NATAS) لـ«مقاومتها للضغوط وإصرارها على حرية التعبير»، برفضها محاولات استبعاد فيلم وثائقي يركز على غزة من ترشيحات إيمي لعام 2024. الفيلم الحائز جائزة بيبودي «أنا بيسان من غزة وما زلت على قيد الحياة»، الذي أخرجته الصحافية والناشطة الفلسطينية بيسان عودة، يروي معاناة أسرتها أثناء هروبها من قصف الاحتلال على منزلهم. وقد رُشّح لجائزة إيمي للأخبار والوثائقيات عن فئة القصة الإخبارية الصعبة المتميزة القصيرة. ومع ذلك، حاولت جماعات مناصرة للاحتلال، موجودة في هوليوود، الضغط لسحب الترشيح، إثر «اتهام» عودة بارتباطها بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو ما رفضته الأكاديمية.

وجاء في الرسالة: «إن محاولة فرض الرقابة على صوت بيسان (عودة) ليست سوى أحدث محاولة قمعية لحرمان الفلسطينيين من حقهم في استعادة رواياتهم، ومشاركة تاريخهم، وفي هذه الحالة لفت الانتباه إلى الفظائع التي يواجهها شعبنا على أمل أن نتمكن من وضع حد لها».

المخرج الأميركي نيو سورا في عرض فيلم HappyEnd في مهرجان البندقية (Getty)

قوة السينما

جاء في الرسالة التي وقعها صناع الأفلام الفلسطينيون: «نفهم قوة السينما. ولفترة طويلة كنا غاضبين من اللاإنسانية والعنصرية التي أظهرها بعضهم في صناعة الترفيه الغربية تجاه شعبنا. من خلال أفلامنا، حاولنا تقديم روايات وتصورات وصور بديلة لعكس صورة «الكائنات عديمة القيمة والقابلة للاستغناء عنها» النمطية واللاإنسانية والتي تمكن من تبييض و/أو تبرير الجرائم التي ارتكبت لعقود من الزمن ضد الفلسطينيين».

وثائقي

«تشات جي بي تي» بجُمل سريعة

بدر العقباني

صدر أخيراً الفيلم الوثائقي The Real: ChatGPT: Creator or Terminator، من إخراج نك راندال، المتخصص بالوثائقيات الخفيفة منزوعة السياق. حاول راندال في هذا العرض البحث في ماهية التقدم فائق السرعة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وعلى رأسها «تشات جي بي تي». يسلط العمل الضوء أيضاً على الإنجازات المذهلة التي قدمتها هذه التكنولوجيا في المجالات كافة، ويعرض مجموعة من الأصوات المتناقضة، بعضُها متشكك والآخر متفائل، يضع أسئلة أخلاقية معقدة طارئة على البشرية طرحتها التكنولوجيا الحديثة مقابل إنجازات حاسمة في مجالات الرعاية الصحية وتطوير الأدوية والنقل العام وغيره، ذلك كله على أساس معادلة صفريّة تتقابل فيها الحجج لتنفي بعضها بعضاً، فنقع في النهاية في حيرة المخرج الذي يتناول موضوعه بدراية ناقصة. لراندال أكثر من 16 عملاً ستصدر لاحقاً. ومنذ عام 2005، كان قد أخرج أكثر من 113 عملاً، جميعها تعتمد نفس المنهج التقليدي: مقابلات مع خبراء وشهود، وتفسير المعلومات بالوسائط المتاحة. والقصة تتمحور حول ترند معين أو شخصية أميركية شهيرة (ممثل أو مغنٍّ). اللافت هنا هو استبدال الشخصيات البشرية التي كان قد حاول سبر أغوارها في أفلامه بالذكاء الاصطناعي باعتباره -كما ذكر أحد الخبراء في العمل- سلالة جديدة.

يبدأ العمل بجُمَل سريعة ومتتالية وحاسمة تثير القلق لدى المشاهد، كـ«فُقدان السيطرة على ما صنعنا» أو «لن يعود الجنيّ إلى المصباح» أو«أكبر من أن يسيطر عليه» أو «فرانكشتاين». تبدأ الشهادات بالتناوب على الشاشة بين المشككين والمتفائلين من الخبراء والعاملين في المجال. تحاول الشهادات تفنيد التهويلات المبالغ فيها والأثر الحقيقي لهذا الاختراع؛ فبعضهم يبشر بالخراب، والآخر يبشر بالبوتوبيا في حال أصبح هناك «تعاون عالمي وتشارك في مصادر المعلومات». على الرغم من النغمة المتفائلة للعمل، إلا أن كل المحاور التي طرحت أتت متناقضة، ولم تتوقف في تسلسل يخدم وجهة نظر المخرج أو يقدم انحيازاً إلى جهة ما. جميعها كانت مشتتة ومبتورة ومنزوعة من سياقها. هذا يصل إلى المشاهد دليلاً على التشتت العالمي حول هذه التكنولوجيا. على سبيل المثال، نشاهد عدة مقابلات ومؤتمرات لإيلون ماسك ولسام التمان (المدير التنفيذي لـ«تشات جي بي تي»). يقول ماسك إن هنالك 20% من الخطر في هذا الاختراع ولا نعلم ما هو الخطر أو لماذا. أما التمان فلم يتطرق إلى الذكاء الاصطناعي سوى في مجالات الصحة العامة وصناعة الأدوية بوصفها بدأ إلهية تشفي البشرية. التمان وماسك ليسا وحدهما في النهاية، ولم يذكر العمل السلسلة المعقدة من المصممين والمهندسين والفنيين والمنظمين والمدراء والمستخدمين والمصنعين والبائعين والموزعين ومصممي السياسات. وعبر السلسلة السابقة، تمر التكنولوجيا محملة بأسئلة أخلاقية، كالحقوق الفكرية في الغرب أو استخدام الذكاء الاصطناعي لاستهداف الفلسطينيين.

إضافةً إلى ما سبق، يجري تداول مفهوم الذكاء باستخفاف في العمل، وكأنه كتلة قابلة للقياس، بينما معدل الذكاء ليس حداً لإمكانيات الشخص الفكرية، ولا يعمل الذكاء البشري كما تعمل خوارزميات «الذكاء» الاصطناعي التي تبحث عن الأنماط المتشابهة في مجموعات البيانات الإحصائية لتنتج لنا نصاً مبنياً كلمة بعد كلمة تتناسب مع ما هو مخزن مسبقاً. هنا، كيف يمكننا قراءة مصطلح الذكاء في مجالين متباعدين لا يربط بينهما سوى الترويج القائم على ما هو مثير وغير اعتيادي؟

لا يعمل الذكاء البشري كما تعمل خوارزميات «الذكاء» الاصطناعي (وينديل ليودورو/ Getty)

وقفة

أبو شجاع

زياد بركات

حيث أنتَ، تشاهد عن بُعد، حربَ الإبادة التي تستهدف أهلك، تعرف أنها ليست قصّة بل قصص، فلكل غزّي قصته، ولكل قصة عناصرها وتطورها وتصاعدها، بل انفجار تناقضاتها في وجه العالم. وليس ثمة شكسبير هنا ولا أسخيلوس، بل نتنياهو الذي يُخرج لسانه في وجه التاريخ ويقهقه عالياً.

على أن الضحية، الفلسطيني الذي لا يجد حائطاً يستند إليه، الذي يركض طيلة الوقت هارباً من الموت، جائعاً وظامئاً وربما تيسر من ثياب، الذي يلملم جثث أبنائه في أكياس بلاستيكية، ولا يجد وقتاً ولا مقبرة ليدفنها، هو وحده من يكتب التاريخ الآخر، الصورة التي لا يريد العالم أن يراها لقصته التي تتوالد كالأرانب، فلا تنتهي، فما حاجته والحال هذه إلى مسرحي يغلبون مطلقاً يبحث عن عناصر عمله وكيفية بنائها درامياً. يكتبها بدمه وهو يحدّق في عتمة الكون من حوله.

ليس ثمة ما يستدعي استحضار مفهوم المحاكاة هنا عند أرسطو أو أفلاطون. ليس ثمة ترف لخشبة مسرح، ولا لبروفات ممثلين، وسينوغرافيا عرض، ومقاعد جمهور. ليس ثمة ما يستدعي استحضار أي شيء أو أي شخص، فالأرض كلها تحوّلت إلى مسرح، إلى شاشة عرض تكتظ بالصور، بالقصص، والحيوات المغدورة، بآمالها وأحلامها وبمصائرها الدامية. والحياة والموت، كأن المسرح هنا هو الحياة نفسها وهي تعيد تشكيل نفسها وتنفجر تناقضاتها. وليس ثمة من بطل سوى ذلك الفلسطيني الصغير، وهو ينظر إلى الله ويسائله.

لقبُه أبو شجاع. لقب التهم الاسم الأصلي وطمره وغطّاه. وكان الفدائيون الأوائل بلا أسماء بل بالقاب. عمره 26 عاماً، وسيظل في العمر نفسه. سيظل في الهواء، مباشرة لقوات الأمن الفلسطينية وهي تحاصر المستشفى، حيث كان يتلقى العلاج؟ آنذاك أنقذه الأهالي من مصير كان يُعدّ له، وينحدر به من مصير الأبطال التراجيديين إلى نهايات الملاحقين الصِغار. وهو ما كان. ليعود أبو شجاع إلى خشبة الحياة، يخوض حربه الكبرى لتغيير مصير أبناء هابيل الذين ما زالوا يُقتلون بينما يقهقه قاتلهم، نتنياهو، ويخرج للعالم لسانه. هل من غير معنى أن يكون أبو شجاع من مخيم نور شمس؟ المخيم الذي أطلق عليه هذا الاسم لأنه أول من يستقبل شروق الشمس في طولكرم كلها. هل من غير معنى أن يتكوّن الاسم من النور والشمس؟ يضيءُ دمُك عتمةَ المعنى ويُشرق، وليس ثمة استعارات هنا، ليس ثمة مسرح يا رفيق.

إضاءة

تغريم الأميركي واعتقال الروسي واختفاء الصيني

عمّار فراس

أطلقت السلطات الفرنسية سراح مؤسّس تطبيق تليغرام، بافيل دوروف، الروسي - الفرنسي - الإماراتي، بعد كفالة مقدارها خمسة ملايين دولار، ولائحة اتهام تبدأ من دعم الإرهاب وتنتهي بالتحريض على التجارة بالأطفال. كتلة من التُّهم تكفي لهزّ «عرش» أي عملاق تكنولوجيا. لكن المفارقة، هي علاقة الدولة (أي دولة) مع عمالقة التكنولوجيا، فبافل دوروف المقيم في الإمارات هرباً من مطالب الكرملين، حصل على الجنسية الفرنسية «سرّاً» بحسب «ميديا بارت»، وجاء اعتقاله مفاجئاً، وقد يتحول إلى رمز للحرية، بل يمكن أن يصبح «نبي حرية التعبير»، حسب وصف صحيفة ليبراسيون الفرنسيّة.

هذه الصورة تختلف مثلاً عن تلك التي يظهر فيها زوكربيرغ حين واجه «الدولة»، وخضع إلى عدة جلسات استماع أمام أعضاء مجلس الكونغرس، فضلاً عن أن تطبيق إنستغرام يواجه لائحة اتهامات مشابهة لتلك الموجهة لـ«تليغرام» في فرنسا. الأمر ذاته مع تطبيق تيك توك، إذ جلس جو شي تسو أمام أعضاء مجلس الكونغرس أيضاً. الواضح، إذن، أننا أمام أسلوبين مختلفين في التعامل مع عمالقة التكنولوجيا. ربما يعزى ذلك إلى أن القوانين في أوروبا أشد صرامة من القوانين الأميركية في ما يخص بيانات المستخدمين وأسلوب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. لكن تأمّل هذه الظاهرة يتركنا أمام مفارقات أشد. مثلاً، جون ماكافي، المليونير مؤسس تطبيق مضاد الفيروسات مكافي، بقي مطارداً لسنوات خارج الولايات المتحدة، واتُّهم بأنه يروّج لنظريات المؤامرة، إلى أن اعتُقل ثم مات في الزنزانة عام 2021، الأمر الذي غذّى نظريات المؤامرة حوله، إذ زُعم أنه وضع حداً لحياته هناك في السجن، بينما يُقال إنه قُتل. في حين أن إيلون ماسك مثلاً، ما زال يتلاعب بالرأي العام معلناً أن تويتر «هو ساحة البلدة الجديدة»، ليتحول تحريض اليمين المتطرف إلى شكل من أشكال حرية التعبير. أما اختفاء الصيني جاك ما، مؤسس موقع علي بابا لمدة ثلاثة أشهر، فما زال محط الجدل.

نحن أمام نماذج متعددة لعمالقة التكنولوجيا في مواجهة السلطات، بصورة ما، نحن نشهد صراعاً بين «الدولة» و«شركات التكنولوجيا». المريب، كما هو واضح، أن الدولة لم تعد قادرة بقوانينها الحالية على الوقوف بوجه التطبيق أو الشركة، أي أن القانون لم يعد قادراً على مواجهة سياسة الخصوصية وتغييراتها التي تلتف حول القانون العاجز عن حماية المستخدمين. حالياً نحن في مواجهة ما يشبه «قادة» جُدداً، يمتلكون سلطة المال والجماهير. هم أشخاص قادرون على «الربح» عبر احتواء اليمين واليسار على حد سواء. لكن الوقوف بوجه هؤلاء العملاقة بحزم، كما فعلت البرازيل عبر منع منصة إكس، أو اقتراح الرئيس الفرنسي حجب وسائل التواصل الاجتماعي أثناء أعمال الشغب، يحوّل السلطة إلى عدو لحرية التعبير، لكن في حال حصل العكس، كما مع منصة رامبل التي قرّرت عدم تفعيل خدماتها في فرنسا عام 2022، لأنها لم تشهد أي انتقادات موجّهة للمنصة بوصفها تقوّض حرية التعبير. إذن، لا الاعتقال ينفع، ولا حجب المنصات يُجدي للحد من الجرائم الجدية، كالتحريض على الإرهاب والاتجار بالبشر والأطفال، بل يتم دوماً نقل الصراع إلى مساحة الجدل حول حرية التعبير، لا مواجهة الجريمة وأدوات تنفيذها. وهنا بالضبط تتجلى قدرة هذه المنصات والعملاقة من ورائها على إعادة تغيير قواعد اللعب، بل يمكن القول تغيير العلاقة بين الأفراد، إذ أصبح الهم هو عدد المشاركين والمشتركين، لا المواطنين. والصراع ضد «حذف المحتوى الذي لا يتوافق مع شروط الاستخدام»، وليس ضد القوانين الوضعية العاجزة عن ملاحقة التطور التكنولوجي. يتضح ذلك في الثغرة القانونية في أميركا، التي تستفيد منها وسائل التواصل الاجتماعي، بوصفها «منصات للنشر» لا تمارس تدخلاً في المحتوى أو توجيهه، ما يحميها من أن تدان كمسهل أو مروّج لفكرة ما.

الدولة لم تعد قادرة بقوانينها الحالية على الوقوف بوجه أي تطبيق

لم يُحِدِ الاعتقال وحجب المنصات للحد من الجرائم الجدية (وليام وست/فرانس برس)

متابعة

محبو فرقة أويسيس في غرفة الانتظار

تهافت محبو فرقة أويسيس (Oasis)، السبت الماضي، على شراء تذاكر حفلات جولة العودة للفرقة البريطانية الشهيرة في صيف 2025، ما تسبب في أعطال في المواقع المخصصة للمبيعات، وحال دون حصول أعداد كبيرة منهم على بطاقات. وبسبب الإقبال الكبير، توقّف بعض المواقع مثل «غيغز آند تورز» عن إعطاء الزوار أماكن على قوائم الانتظار الافتراضية للبيع قبل ساعة من إطلاق المبيعات. وكُتب على الموقع: «ندعوكم إلى التحلي بالصبر، ثمة أشخاص كثر يحاولون حالياً الدخول إلى الموقع للحصول على تذكرة»، قبل أن يتعذر الدخول تماماً في الصباح، على غرار ما حصل على منصات أخرى كثيرة.

وأكد ناطق باسم «تيكتماستر يو كاي» (Ticketmaster UK) أن الموقع «يعمل طبيعياً، مع وضع «ملايين المعجبين (...) على قائمة انتظار افتراضية». لكن القائمة كانت طويلة جداً، لدرجة أنها سمحت فقط للمشترين الذين استيقظوا عند الفجر بالحصول على تذكرة، فيما تُرك الآخرون في غرفة انتظار... لدخول قائمة الانتظار، في عملية تستمر ساعات.

وكان صحافي في وكالة فرانس برس، في المرحلة الأخيرة من عملية الشراء، على وشك شراء تذكرة، عندما جرى إرساله فجأة إلى آخر القائمة من دون تفسير، خلف ما يقرب من 200 ألف شخص. وكتب أحد مستخدمي الإنترنت عبر منصة أويسيس مجدداً أثناء انتظاركم»، فيما نشر كثر عبر المنصة رسائل عبّروا فيها عن استيائهم، أحياناً بسخرية، من عدم القدرة على الحصول على تذاكر للحفلات. وأعرب معجبون آيرلنديون بالفرقة عن أسفهم إزاء «الجنون المطلق» المتمثل في فتح مبيعات الحفلتين الأوروبيتين في دبلن قبل ساعة من مواعيد المملكة المتحدة، ونشروا لقطات شاشة تظهر مئات الآلاف من الأشخاص أمامهم في قائمة الانتظار الافتراضية.

في اليوم السابق، تمكن عدد قليل من الأشخاص من شراء تذاكر حصرية، بعد أن سُحبت أسماؤهم بالقرعة للمشاركة في عملية بيع مسبق. ونظراً إلى هذا الهوس، سارع بعضهم إلى محاولة إعادة بيع تذاكر الحفلات بآلاف الجنيهات الاسترلينية. وحذرت «أويسيس» عبر حسابها على «إكس» من أن «إعادة بيع التذاكر لا يمكن أن تحصل إلا بالقيمة الاسمية عبر تيكتماستر Ticketmaster وتويكتس Twickets، وستلغى التذاكر المباعة بانتهاك للشروط والأحكام التي حددها المنظمون»، قبل إعادة نشر تحذير آخر صباح السبت. ستقدم فرقة أويسيس عروضها في كارديف ومانشستر ولندن وإدنبره ودبلن، وقد أضافت بالفعل ثلاثة مواعيد أخرى إلى الحفلات الـ14 المخطط لها في البداية، نظراً لكثافة الإقبال. ويمثل هذا نحو 1,4 مليون تذكرة، وفق تقديرات «بي بي سي».

كانت المنافسة صعبة بدرجة كبيرة في ظل عدم تنظيم «أويسيس» جولة دولية، ما دفع بمحبي الفرقة من جميع أنحاء العالم إلى محاولة شراء تذاكر لهذه الحفلات.

(فرانس برس)

ستقدم «أويسيس» عروضها في كارديف ومانشستر ولندن وإدنبره ودبلن (كريستوفر فيرلونغ/ Getty)